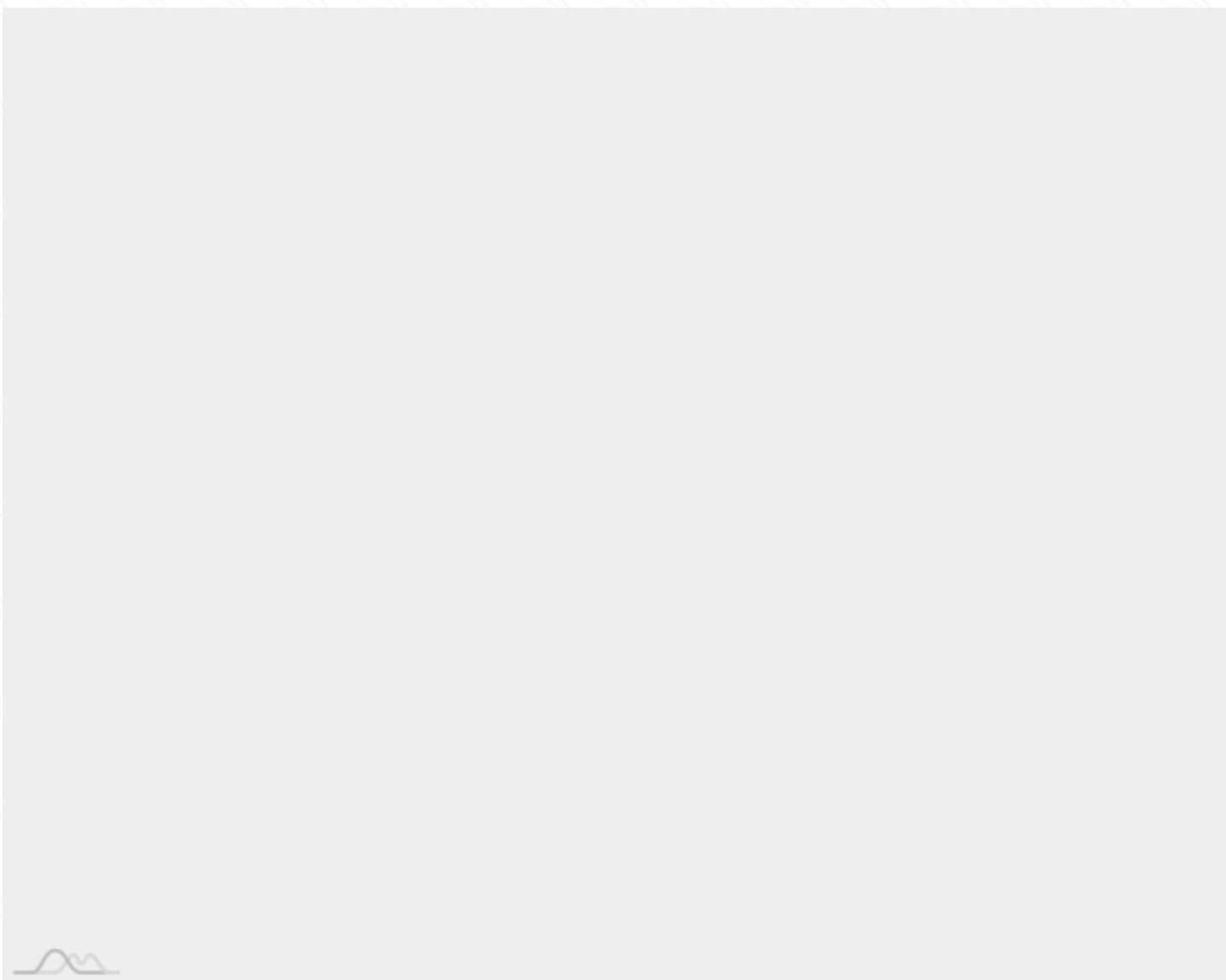


مؤشر

ترجمات





أهرام أونلاين: رئيس اتحاد البنوك يدعو إلى الحذر مع تدفق الأموال الساخنة إلى مصر بعد التعويم وارتفاع أسعار الفائدة

(ترجمات . أهرام أون لاين)

استعرض تقرير نشره موقع أهرام أونلاين الدعوة التي وجهها رئيس اتحاد البنوك المصرية لتوخي الحذر وسط تدفق الأموال الساخنة لمصر بعد خفض العملة المصرية ورفع أسعار الفائدة.

وقال الموقع إن رئيس اتحاد بنوك مصر محمد الإترابي دعا إلى توخي الحذر وسط تدفق العملة الصعبة إلى مصر في شكل أموال ساخنة بعد تعويم الجنيه المصري وزيادة أسعار الفائدة.

وفي الأسبوع الماضي، قام البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه أمام الدولار في رابع تخفيض لقيمة العملة المحلية منذ أوائل عام 2022.

وفقد الجنيه نحو 60% من قيمته مسجلاً نحو 49.4 جنيهاً، مقارنة بقيمته السابقة البالغة نحو 30.9 جنيهاً أمام الدولار.

وأشاد الأترابي، في تصريحات تلفزيونية، مساء السبت، بقرار البنك المركزي ووصفه بأنه تاريخي، مشيراً إلى أن نتائجه يمكن ملاحظتها على الفور.

وقال الإترابي، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك مصر المملوك للدولة: «شهدنا تدفقاً للموارد الأجنبية إلى القطاع المصرفي المصري من مؤسسات كبيرة جداً بأعداد لم يتوقعها أحد».

وقال إن تدفق العملة الصعبة مؤشر «إيجابي» يعني عودة سريعة للثقة في الاقتصاد المصري.

لكنه حث على الحذر «لأن جزءاً من التدفقات الأخيرة عبارة عن أموال ساخنة».

وفي السنوات الأخيرة، واجهت مصر صدمات اقتصادية ناجمة عن النزوح المفاجئ للأموال الساخنة، وهي شهادات استثمار قصيرة الأجل وعالية الفائدة.

وخرج من مصر ما يقدر بنحو 20 مليار دولار من الأموال الساخنة عندما اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022.

وأشاد الإترابي بالمراجعة الأخيرة للنظرة المستقبلية لمصر من جانب وكالة موديز للتصنيف الائتماني من سلبية إلى إيجابية، مشيراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تقفز فيها النظرة المستقبلية خطوتين دفعة واحدة، متجاوزة المستوى المستقر مباشرة إلى المستوى الإيجابي.

وقامت وكالة موديز، يوم الخميس، بتعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية من سلبية وسط الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها البنك المركزي المصري والتي غيرت قواعد اللعبة، مع الحفاظ على تصنيفات إصدارات مصر بالعملة الأجنبية والمحلية على المدى الطويل عند (Caa1).

وبموجب تقييم وكالة موديز، فإن Caa1 هي فئة «مخاطر ائتمانية عالية جداً» تشير إلى «ضعف الوضع والتعرض

لمخاطر ائتمانية عالية جداً».

وعانت مصر خلال الأشهر الماضية من أزمة العملة الصعبة، مما أدى إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف بين السوقين الرسمية والموازية.

وقال البنك المركزي إن أحد الأهداف الرئيسية لتعويم الجنيه هو توحيد أسعار الصرف والقضاء على الأسواق الموازية.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم السبت إن التدفق الكبير للعملة الصعبة - بشكل رئيس من مشروع رأس الحكمة الاستثماري وقرض صندوق النقد الدولي الموسع - جعل اعتماد سعر صرف مرناً أمراً ممكناً.

المونيتور: الدول الإسلامية تعلن بدء شهر رمضان في ظل العدوان على غزة

(ترجمات . المونيتور |)

استعرض تقرير لوكالة فرانس برس نشره موقع المونيتور إعلان دول إسلامية عدة بدء شهر رمضان المبارك يوم الاثنين وسط استمرار الحرب في غزة.

وقال الموقع إن المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر أعلنوا أن شهر رمضان سيبدأ يوم الاثنين، في خضم استمرار الحرب المدمرة في غزة.

وقالت السعودية، موطن أقدس الأماكن الإسلامية، عبر وكالة الأنباء السعودية الرسمية، الأحد، إن المحكمة العليا أعلنت الإثنين 11 مارس 2024، غرة شهر رمضان المبارك لهذا العام.

كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة وقطر عن موعد بدء شهر رمضان عبر وسائل الإعلام الرسمية الخاصة بهما بعد رؤية الهلال.

وفي وقت سابق، حددت إيران بداية شهر رمضان يوم الثلاثاء بعد أن قال مكتب استطلاع رؤية الهلال إنه لم يكن من الممكن رصد هلال رمضان.

وفي السعودية، أصبحت بداية الشهر الكريم موضع شك بعد أن أفادت بعض مراصد المملكة أن القمر محجوب بسبب «الطقس الغائم وجزيئات الغبار».

لكن التأكيد النهائي للرؤية جاء من خلال المرصد الفلكي بالرياض.

وأشار الموقع إلى أن الحرب في قطاع غزة ألقت بظلالها على الاحتفالات في المنطقة، مع تبيد الآمال في إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قبل بداية شهر رمضان.

وحذرت الأمم المتحدة من أن المجاعة في الأراضي الفلسطينية «تتكاثر حتمية» ما لم يتغير شيء ما في الحرب، مع وصول المساعدات إلى مستويات أقل بكثير من المعتاد قبل الحرب.

ميدل إيست أي: القادة الليبيون يوافقون على تشكيل حكومة موحدة جديدة

(ترجمات . ميدل إيست أي)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على اتفاق ثلاثة من قادة ليبيا بعد اجتماعهم في القاهرة على تشكيل حكومة وحدة جديدة بعد عقد من الصراع.

ونقل الموقع البريطاني عن ثلاثة قادة ليبيا رئيسين قولهم يوم الأحد إنهم اتفقوا على «ضرورة» تشكيل حكومة وحدة جديدة تشرف على الانتخابات التي طال انتظارها.

وتوقفت العملية السياسية لحل صراع دام أكثر من عقد في ليبيا منذ انهيار الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر 2021 وسط خلافات حول أهلية المرشحين الرئيسيين.

وأوضح الموقع أن القادة هم رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالا، وكلاهما مقرهما في طرابلس، وعقيلة صالح، رئيسة مجلس النواب في بنغازي.

كما دعا القادة الثلاثة في بيان مشترك بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والمجتمع الدولي إلى دعم مقترحاتهم.

وقالوا إنهم وافقوا على تشكيل لجنة فنية «للنظر في النقاط المثيرة للجدل».

والتقى القادة في القاهرة بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

وقال المنفي لوسائل الإعلام بعد الاجتماع: «نعتقد أن الإجراءات التي اتفق عليها اليوم هي بداية مهمة للغاية. انها نتائج ترقى إلى مستوى طموح الليبيين في إجراء انتخابات».

دبلوماسية دولية

ولفت الموقع إلى أن المنفي وصل إلى السلطة عندما نُصبت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة من خلال عملية تدعمها الأمم المتحدة في عام 2021، لكن البرلمان لم يعد يعترف بشرعيتها.

وتعهد الدبيبة بعدم التنازل عن السلطة لحكومة جديدة بدون انتخابات وطنية.

وانتخب مجلس النواب في عام 2014، بينما تشكل المجلس الأعلى للدولة كجزء من اتفاق سياسي عام 2015 وأختير من برلمان منتخب في عام 2012.

في الأسبوع الماضي، كتب محافظ البنك المركزي صادق كبير إلى البرلمان يطلب منه الموافقة على حكومة موحدة جديدة وميزانية وطنية.

وركزت الدبلوماسية الدولية لحل الصراع في ليبيا على الضغط من أجل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية لتحل محل

المؤسسات السياسية المؤقتة، بما في ذلك مجلس النواب والمجلس الأعلى وحكومة الوفاق.

وفي حين دعا جميع اللاعبين السياسيين الرئيسيين في البلاد إلى إجراء انتخابات، يشك عديد من الليبيين في أنهم يسعون بصدق إلى انتخابات يمكن أن تزيل معظمهم من السلطة.

ولم تشهد ليبيا سوى القليل من السلام منذ انتفاضة 2011 المدعومة من الناتو، وانقسمت في عام 2014 بين الفصائل الشرقية والغربية، حيث تحكم الإدارات المتنافسة في كل منطقة.

ذا هيل: غزة قد تكون بوتقة النظام الجديد في الشرق الأوسط

(ترجمات . ذا هيل)

نشر موقع ذا هيل الأمريكي تقريرًا للكاتبة منى يعقوبيان، الخبيرة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط، تسلط الضوء فيه على إمكانية أن تكون غزة بوتقة النظام الجديد في الشرق الأوسط.

وتقول الكاتبة إن الشرق الأوسط يمر بلحظة مفصلية. فالنظام القديم ينهار، ولم ينشأ نظام جديد بعد. ورغم أن التحولات البنوية التي تشهدها المنطقة تسبق هجوم حماس في السابع من أكتوبر، فإن الصراع الذي أعقب ذلك في غزة وأصداءه في مختلف أنحاء المنطقة يشكل البوتقة التي سوف تتشكل فيها الملامح الجديدة للشرق الأوسط.

ويجب على الولايات المتحدة - التي لا تزال لا غنى عنها على الرغم من تراجع نفوذها - أن تفتنم هذه اللحظة، وأن تساعد، من خلال الدبلوماسية الجريئة والإبداعية، في تحفيز تحويل المأساة والصدمة التي لا توصف إلى فرصة لتحقيق السلام والازدهار الدائمين.

وتلفت الكاتبة إلى أن بداية شهر رمضان اليوم والأمل في هدنة إنسانية أخرى أطول وإطلاق سراح الرهائن تمثل مفترق طرق حاسم في الحرب: أحد الطرق يؤدي إلى تفاقم العنف وربما حريق على مستوى المنطقة؛ أما النقطة الأخرى فتشير إلى سلام تحويلي يتوج بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده واندماج إسرائيل الأوسع في المنطقة.

وتعد المسارات المتباينة صارخة إلى هذا الحد. ليس هناك طريق ثالث. لقد تحطمت الأسطورة القائلة بأن الصراع يمكن إدارته بشكل لا رجعة فيه بسبب بؤر التوتر المنبعثة من غزة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وأي من هذه الأحداث يمكن أن يتطور إلى صراع أوسع نطاقًا، الأمر الذي قد يفرق المنطقة في عقود من عدم الاستقرار ويهدد الأمن العالمي.

وحتى قبل الاضطرابات الحالية، كان الشرق الأوسط يمر بمنعطف مزعج - نقطة انقطاع دامت سبعين عاما - وينتقل من عصر الهيمنة الأميركية إلى عصر جديد متعدد الأقطاب. وأدى الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان في أغسطس 2021 وعدم رد أمريكا على هجوم ضخم بطائرة مسيرة مدعوم من إيران على منشأة نفطية في السعودية في عام 2019، إلى تعميق التصورات الإقليمية حول الانسحاب الأمريكي وعدم موثوقيته.

وبفضل شعور أكبر بالقدرة على التصرف، سعت الجهات الفاعلة الإقليمية - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، على سبيل المثال لا الحصر - على نحو متزايد إلى حل مشاكلها وتهدة التوترات. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من التحولات التي تحركها المنطقة. ومن بين الأمثلة القليلة على ذلك ترحيب الجامعة العربية بعودة نظام بشار الأسد السوري الذي كان منبوذاً، وعمل دول مجلس التعاون الخليجي على إصلاح خلافاتها الداخلية، والدفع بين تركيا والمملكة العربية السعودية.

يتميز هذا العصر الجديد متعدد الأقطاب أيضاً بدور أكثر نشاطاً للصين، التي توسطت بشكل ملحوظ في التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران (على الرغم من أن العراق وعمان لعبا أيضاً أدواراً رئيسية) وعلاقات اقتصادية وتجارية أعمق بكثير بين بكين والخليج. وكان انضمام مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران إلى مجموعة البريكس الموسعة حديثاً بمثابة علامة فارقة أخرى على طريق المنطقة إلى عصر متعدد الأقطاب.

وتشير الكاتبة إلى أن روسيا الضعيفة، ولكن الأكثر خطورة، تشكل أيضاً لاعباً أساسياً في النظام الناشئ في الشرق الأوسط. وقد أدى اعتمادها المتزايد على إيران لتغذية حربها في أوكرانيا إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون العسكري، حيث تقدم طهران طائرات مسيرة وصواريخ باليستية لموسكو، مما يهدد بقلب التوازن الأمني في الشرق الأوسط اعتماداً على ما تقدمه روسيا في المقابل.

وعلى الرغم من محورها الواضح بعيداً عن المنطقة، لا تزال الولايات المتحدة تلعب دوراً حاسماً هناك. لقد بشرت باتفاقيات إبراهيم لعام 2020 التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. كما أدت الدبلوماسية الأمريكية إلى مفاوضات ناجحة بشأن الحدود البحرية الدائمة بين إسرائيل ولبنان في عام 2022.

وفي الآونة الأخيرة، أفادت التقارير أن واشنطن حققت تقدماً ملموساً في تنسيق ترتيب معقد كان من شأنه أن يؤدي إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. والحقيقة أن حماس ربما اختارت توقيت هجومها بحيث يخرج الجهود عن مسارها قبل أن تكتسب قدراً كبيراً من الزخم.

كان هجوم السابع من أكتوبر بمثابة تذكير صارخ بأن المعركة من أجل تشكيل النظام الناشئ في الشرق الأوسط شرسة وسوف يتردد صداها على مدى الأجيال القادمة. ويكثر المفسدون والمتطرفون الذين يستغلون الصراعات التي لم تُحل، مثل تلك التي تمزق الإسرائيليين والفلسطينيين، من دون توفير بديل حقيقي، ناهيك عن السلام أو الأمن لأي من الجانبين.

وفي أماكن أخرى، سوف تزدهر القوى الخبيثة في مواجهة الحكم الطويل الأمد والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، فتستغل السخط الشعبي الناتج عن سنوات من الفساد المستشري، وعدم كفاية الخدمات العامة، والقطاع الخاص الهزيل لصالحها. إن المفسدين والمتطرفين والجهات الفاعلة الخبيثة هم الذين سيخرجون منتصرين في الشرق الأوسط الذي مزقته الصراعات.

وتنوّه الكاتبة إلى أنه وفي شرق أوسط متعدد الأقطاب، لا يزال يتعين على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً أساسياً في تحفيز الجهود الضرورية من جانب جهات فاعلة متعددة - الدول العربية المعتدلة، والأوروبيين، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي الأوسع - لحل المشاكل وحل الصراعات.

ومع ذلك، يجب على واشنطن تنشيط وتشجيع دبلوماسيتها، واستخدام نفوذها عند الضرورة وشحن حلها الإبداعي

للمشاكل للمساعدة في تحفيز سلام عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وضمن أن يتمكن أطرافه على كلا الجانبين من العيش في سلام وكرامة.

وهذا من شأنه أن يطلق العنان لإمكانات المنطقة الهائلة غير المستغلة، ويضع الأساس لتكامل إقليمي أوسع يشمل إسرائيل. وفي هذه الرؤية المثالية، سيعمل أصحاب المصلحة الرئيسيون في المنطقة معا لمعالجة التحديات المشتركة، بما في ذلك التأثيرات المناخية الحادة، والبنية التحتية غير الكافية، والتجارة عبر الإقليمية المتخلفة.

وتؤكد الكاتبة أن إحراز التقدم في علاج العلل التي تعاني منها المنطقة منذ فترة طويلة سوف يكون أعظم ترياق لتحديد أولئك الذين يستفيدون من الفوضى في المنطقة. إن الاقتصادات المزدهرة القادرة على خلق فرص العمل والحكم الفعال الذي يعالج المشاكل اليومية للمواطنين من شأنها أن تحرم الجهات الفاعلة الخبيثة من الأكسجين الذي يدعمها.

وتقول الكاتبة إن مسار حرب غزة سوف يشكل النظام الناشئ في الشرق الأوسط. وتقف الولايات المتحدة في طليعة الأطراف المعنية التي يمكنها الدخول في حقبة غير مسبوقة من السلام. ومن بين عدد كبير من اللاعبين، تبقى واشنطن الممثل الذي لا غنى عنه.

ومع ذلك، في مواجهة تراجع النفوذ الأمريكي وتزايد المشاعر المعادية لأمريكا، يجب على واشنطن أن تكثف جهودها لإعادة تنشيط دبلوماسيتها بينما تظل الفرصة قائمة لتشكيل نتيجة الصراع بشكل إيجابي، ومعه الشرق الأوسط الجديد.

الجارديان: مصر على اتصال مع حماس و "إسرائيل" لاستئناف محادثات وقف إطلاق النار

(ترجمات . الجارديان)

سلط تقرير نشرته صحيفة الجارديان الضوء على تقارير أفادت أن مصر تجري اتصالات مع حماس وإسرائيل لاستئناف محادثات وقف إطلاق النار .

ونقلت الصحيفة البريطانية ما ذكره مصدران أمنيان مصريان لرويترز أن مصر تجري اتصالات مع شخصيات بارزة في حماس وإسرائيل فضلا عن وسطاء آخرين يوم الأحد في مسعى لاستئناف المفاوضات بشأن هدنة في قطاع غزة خلال شهر رمضان الذي يبدأ يوم الاثنين.

وقالت المصادر إن الاتصالات المصرية مع حماس والمخابرات الإسرائيلية (الموساد) جرت يوم الأحد بتفويض من الرئاسة المصرية في محاولة للتقريب بين المواقف المتباينة بين الجانبين.

وتحاول قطر ومصر والولايات المتحدة التفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان مقابل إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين أسرتهم حماس في هجمات 7 أكتوبر. وانتهت الجولة الأخيرة من المحادثات، التي لم تحضرها إسرائيل، في القاهرة هذا الأسبوع.

وكانت إسرائيل قد طالبت حماس في السابق بتقديم قائمة بأسماء 40 من كبار السن والمرضى والرهائن الذين سيكونون أول من يُطلق سراحهم كجزء من الهدنة.

وقد كررت حماس موقفها المتمثل في انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من غزة، وضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، والسماح للفلسطينيين الذين نزحوا من منازلهم في شمال المنطقة الساحلية بالعودة.

بلومبرج: التضخم في مصر حقق ارتفاعاً مفاجئاً حتى قبل انخفاض أسعار العملات

(اقتصاد . بلومبيرغ)

استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج ارتفاع معدل التضخم في مصر في شهر فبراير قبل إعلان مصر تخفيض عملتها مقابل الدولار.

وقالت الوكالة الأمريكية إن معدل التضخم في مصر تسارع على نحو غير متوقع في فبراير، وهو اتجاه قد يستمر بعد تعويم الجنيه الذي طال انتظاره بهدف تغيير مسار الاقتصاد المضطرب.

ارتفعت أسعار المستهلك في المناطق الحضرية في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا بنسبة 35.7% سنوياً الشهر الماضي مقارنة بـ 29.8% في يناير، وفقاً للبيانات التي نشرها يوم الأحد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وارتفعت الأسعار بنسبة 11.4% على أساس شهري، وهو رقم قياسي وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبرج والتي تعود إلى عام 2007.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي تمثل أكبر مكون منفرد في سلة التضخم، بنسبة 50.9% على أساس سنوي و16.7% على أساس شهري.

ونقلت الوكالة عن ألين سانديب، مدير الأبحاث في شركة النعيم القابضة في القاهرة، قوله إن «الارتفاعات الكبيرة غير المتوقعة» في أسعار الغذاء والصحة والتعليم والترفيه غدت هذه الزيادة». وقال إن الارتفاع القياسي لأسعار الفائدة الأسبوع الماضي يبدو أنه كان بمثابة «تحرك مسبق لمعالجة التضخم».

يتباطأ نمو أسعار المستهلك المصري تدريجياً منذ أن وصل إلى مستويات قياسية في الصيف الماضي وسط أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود. وسينصب التركيز الآن على تأثير قرار البنك المركزي في 6 مارس بخفض الجنيه بأكثر من 38%، مما ساعد على إبرام صفقة جديدة بقيمة 8 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي.

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسي إنه أحجم في السابق عن التحريك الأخير للعملة لأنه كان سيؤثر على الأمن القومي و«لأننا لم نكن قادرين على القيام بذلك إلا إذا كان لدينا مبلغ كبير من المال يمكننا به تنظيم هذه السوق».

وشدد الرئيس أيضاً على أن التحديات التي واجهها المصريون خلال السنوات الماضية كانت نتيجة جهود بناء الوطن.

وقال السيسي في مناسبة يوم السبت، في أول تعليق له على تعويم العملة: «كل جهودنا وكل مواردنا كانت في هذا البلد».

وبينما دعا صندوق النقد الدولي مصر منذ فترة طويلة إلى السماح بمزيد من مرونة العملة، كانت السلطات حذرة من التأثير الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى زيادة أخرى في التكاليف. لقد اتخذوا الخطوة أخيرًا بعد الحصول على صفقة استثمارية تاريخية بقيمة 35 مليار دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر فبراير.

وقال البنك المركزي في بيانه الذي أعلن فيه رفع سعر الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس الأسبوع الماضي، إن تركيزه ينصب على الحد من التضخم. وقال المسؤولون أيضًا إن القرار كان أساسيًا للقضاء على أسعار الصرف المتنافسة التي أصابت الاقتصاد بالشلل.

وقال محمد أبو باشا، رئيس قسم البحوث في بنك الاستثمار هيرميس إي أف جي ومقره القاهرة، إن الدافع وراء القفزة المفاجئة في معدل التضخم في فبراير كان «ارتفاع سعر الصرف الموازي للجنيه المصري خلال الشهر إلى مستويات تاريخية قبل أن يتجه نحو الانخفاض» قبل تعويم العملة..

وينقسم الاقتصاديون حول مدى تأثير انخفاض العملة على تكاليف المستهلك. ومع تقلص الواردات لمدة عامين تقريبًا ونقص المعروض من الدولارات، جرى بالفعل تسعير عديد من السلع بحكم الأمر الواقع وفقًا لقيمة العملة في السوق السوداء المحلية. وكان ذلك في ذروته أكثر من ضعف السعر الرسمي البالغ حوالي 30.9 جنيهاً لكل دولار.

بلومبرج: البنك الدولي يقدم لمصر 3 مليارات دولار بعد اتفاق صندوق النقد الدولي

(ترجمات . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بموافقة البنك الدولي على منح مصر 3 مليارات دولار في خطوة تأتي في أعقاب موافقة صندوق النقد الدولي على حزمة بقيمة 8 مليارات دولار لمصر.

ونقلت الوكالة الأمريكية عن وزير المالية محمد معيط قوله يوم الأحد إن البنك الدولي سيقدم لمصر دعماً بقيمة 3 مليارات دولار الآن بعد أن حصلت الدولة الواقعة في شمال إفريقيا على برنامج موسع لصندوق النقد الدولي.

وقال معيط إن مصر تتوقع أيضاً أن يعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة الدعم الخاصة به قريباً، موضحاً مزيداً من التفاصيل حول المساعدات التي يمكن أن تتدفق بعد قرار البنك المركزي الأسبوع الماضي بتعويم العملة بعد رفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس.

وكان تعويم العملة، الذي أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار بنسبة 38%، حافزاً رئيساً لقرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على زيادة برنامج القرض البالغ 3 مليارات دولار الذي وافق عليه في عام 2022، إلى 8 مليارات دولار.

وكان من بين الأحداث أيضًا حصول مصر على صفقة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة، وهو تمويل يُنظر إليه على أنه أساسي لتخفيف النقص الشديد في العملات الأجنبية الذي عانت منه البلاد خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال معيط إن صندوق النقد الدولي سيطلق الدفعة الأولى من التمويل في إطار البرنامج الجديد بعد موافقة مجلس إدارته على البرنامج المعدل.